الخاتمة

ختاما، يتبين أن المنازعات الإدارية ، بمختلف صورها ، تشكل إطارا قانونيا متكاملا لرقابة أعمال الإدارة و ضمان خضوعها لمبدأ المشروعية ، فقد أظهر التحليل التطبيقي أن تدخل الإدارة ، رغم مشروعيته من حيث المبدأ ، يظل مقيد بضرورة مشروعية ، فقد أظهر التحليل التطبيقي أن تدخل الإدارة ، رغم مشروعيته من حيث المبدأ ، يظل مقيد بضرورة احترام الأركان الأساسية للقرار الإداري، لا سيما الاختصاص و الشكل و السبب و الغاية ، وأن أي إخلال بها يفتح المجال للطعن القضائي.

كما يتضح أن تنوع الدعاوى الإدارية يتيح للمتقاضي وسائل متعددة لحماية حقوقه، ويبرز من خلال ذلك الدور المحوري للقاضي الإداري في تحقيق التوازن بين امتيازات السلطة العامة و ضمانات الأفراد.

وعليه، فإن الإلمام بهذه الدعاوى ، ليس فقط من الناحية النظرية، بل من خلال الحالات التطبيقية، يعد أمرا أساسيا لفهم كيفية تفعيل الرقابة القضائية على أعمال الإدارة ، و ترسيخ دولة القانون القائمة على احترام الشرعية وحماية الحقوق و الحريات.